Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:02
(ديسمبر 2022) ص:229-254

حوكمة المعلومة الأمنية كمرجعية لبناء استراتيجيات السلم المجتمعي في دول الساحل الإفريقي

Security information governance as a reference for building societal peace strategies in the Sahel

ميادة بن بريهوم[1]*

Benbrihoum Miada*[1]

[1] جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، (الجزائر)، miada.benbrihoum@univ-batna.dz

مخبر الأمن الإنساني

تاريخ الإرسال:2022/11/06 **تاريخ القبول: 2022/11/15** **تاريخ النشر: 2022/12/31**

ملخص:

تتحدد إستدامة السلم المجتمعي في دول الساحل الإفريقي بمؤشرين أساسيين: درجة استمراره في الزمن، ونجاعة التحليل الاستراتيجي للنزاع المجتمعي بالمنطقة. ويعتمد في بناء الاستراتيجيات السلمية أساسا وقياسا على دقة المعلومات الأمنية ونجاعة توظيفها، لقدرتها على تشخيصا لأسباب المؤدية للنزاع، الأطراف الفاعلة، المدد الوسائلي، الأجندات المطروحة، المصالح ممكنة التشارك، والتخطيط الطويل للوصول للهدف المنشود. وعلى هذا الأساس يتمحور هدف الدراسة في تحديد العلاقة بين درجة حوكمة المعلومة الأمنية ونجاعة الاستراتيجية المرسومة لحل النزاع المجتمعي. وتوصلت الدراسة إلى تشخيص المحددات الضامنة لبناء السلم المجتمعي بالساحل، بناء على نجاعة توظيف المعلومة الأمنية بشكل يقود للحوار والمصالحة، ويحول دون العودة للنزاع مجددا.

الكلمات المفتاحية: المعلومة الأمنية، تحليل النزاع، السلم المجتمعي، التحليل الاستراتيجي، الساحل الإفريقي.

Abstract :

Societal peace Sustaining in Sahel is based on two determinants : the continuity and the effeciency of the strategic analysis of the societal conflict and building peaceful strategies based on the accuracy of security information by diagnosis the causes, the actors, the means. The proposed agendas, shared interests, and planning to reach the desired goal.

This study aims to decode the relationship between the security information governance and the effectiveness of the strategy designed, and concluded that the determinants of peacebuilding in Sahel using the security information at the appropriate time the societal dialogue, reconciliation rather than opening the conflict.

Keywords: security information; conflict analysis; societal peace; strategic analysis; the Sahel region.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة

تعتبر المعلومة مورد استراتيجي وركيزة أساسية في عملية صنع القرار، يعتمد على دقتها في الحالات الطبيعية للتفضيل بين البدائل، لكن أهميتها لا تقارنفي حالة الأزمات، أين يكون عامل الزمن وصحة المعلومة أكثر العناصر ضغطا على صانع القرار.

والتعقيدات التي تفرضها النزاعات الأمنية المجتمعية جعلت من المعلومة الأمنية وقود أساسي لتحليل هذا النمط من التحديات (المجتمعية)، ودراسة إمكانية بناء أسس سليمة للتوافق.

فأضحى للمعلومة الأمنية مكانة علمية كبيرة، ووضعت لها مناهج مبرمجة، وقواعد بحثية منظمة، لصياغتها وتحديد وسائلها، ورسملتها مسارات على اعتبار علاقتها البنائية مع الاستراتيجيات السلمية. فميكانيزم حرب المعلومات يعتبر محدد أساسي لحسم الكثير من النزاعات على اختلافها، وهو ما أشار إليه ونستون تشرشل W.Churchill بقوله: "كثيرا ما غيرت الحرب النفسية وجه التاريخ" تعقيبا على اللغط في المعلومات زمن النزاعات والحروب.

وفي ظل الحراك المستمر للنزاعات المجتمعية في دول الساحل الإفريقي، أضحى الخروج من هذا المأزق الأمني مرهون بما يملكه هذا الفاعل من معلومات كافية، وقدرة تأثيرية على تغيير القناعات السائدة لدى الفرقاء في دول المنطقة، والعمل على رسم سياسات واستراتيجيات متكاملة للتعامل مع هذه النزاعات، وفقا للإمكانيات والوسائل المتاحة.

لكن الإستدامة في نجاح استراتيجيات السلم المجتمعي مرتبط بجزئية مهمة، وهي ضرورة إعادة رسكلة المعلومات الأمنية على كثرتها، منعا لإرباك المدركات وتفاديا للأخطاء التي تهدد البقاء، فلا سلام مستدام في ظل غياب التوظيف الصحيح للمعلومة الأمنية.

والتثبيت الصحيح لخيار السلام في زمن المعلوماتية قائم على الاختيار السليم للبدائل من صانع السلام، الملزم أساسا بالبقاء على مسافة متساوية بين جميع الأطراف المتنازعة.

وتحليل العلاقة بين متغيري هذه الدراسة التي تحظى بمكانة مهمة في الأبحاث العلمية والميدانية، تبرز من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف تساهم عملية حوكمة المعلومة الأمنية في بناء استراتيجيات السلم المجتمعي في دول الساحل الإفريقي؟

والدراسة تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن التوظيف الرشيد للمعلومة الأمنية مدخل صحي لخروج دول الساحل الإفريقي من المأزق الأمني المجتمعي.

وتم توظيف مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، في مقدمتها المنهج الوصفي التحليلي، والذي قمنا باستخدامه لتحليل العلاقة بين حوكمة المعلومة الأمنية، ومدى ارتباط ذلك ببناء استراتيجية ناجعة للسلم المجتمعي. ومنهج دراسة الحالة من خلال اختبار هذه العلاقة وتبعاتها في منطقة الساحل الإفريقي، وكذا المنهج التاريخي من خلال القراءة في السيرورة التاريخية للأحداث في دول المنطقة، وارتباط ذلك بمجموع المقاربات الساعية لترسيخ بناء السلم في دول الساحل الإفريقي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولا: حوكمة المعلومة الأمنية وإدارة النزاع المجتمعي: مقاربة معرفية

1-حوكمة المعلومة الأمنية: مدخل مفاهيمي

2-المعلومة الأمنية والنزاع المجتمعي: أدوات تحليلية متغيرة

3-مكانة المعلومة الأمنية ضمن أساليب إدارة النزاع المجتمعي

ثانيا: المعلومة الأمنية والمحددات الضامنة لبناء استراتيجيات السلم المجتمعي

1-القيمة المرجعية للمعلومة الأمنية بين أطراف النزاع وبناة السلام

2-استراتيجيات السلم المجتمعي بين محددات النجاح وتحديات الأداء

ثالثا: أثر حوكمة المعلومة الأمنية على نجاعة استراتيجياتالسلم المجتمعي بمنطقة الساحل الافريقي

1-الساحل الإفريقي: البنية الأمنية المجتمعية

2-التحليل الاستراتيجي SWOT لواقع الأمن المجتمعي بالساحل: الفرص والتحديات

3-مكامن تأثير حوكمة المعلومة الأمنية ضمن الاستراتيجيات الدولية والمحلية للسلم المجتمعي بالمنطقة

2. حوكمة المعلومة الأمنية وإدارة النزاع المجتمعي: مقاربة معرفية

إن الوقوف على الأسباب المفسرة للتفاعلات المحركة للنزاعات، وبناء قدرة إدراكية متوازنة وأدائية لإدارتها، قائم بالأساس على ركيزتين اثنتين: درجة توفر المعلومة الأمنية ودقتها، والقدرة على الاستغلال الجيد لها، بالشكل الذي ينتج سياسات سلمية، ويبني تصورات استراتيجية تترجم إلى أفعال وأداءات ميدانية. والقرار الاستراتيجي هو في المحصلة قرار عقلاني رشيد.

1.2حوكمة المعلومة الأمنية: مدخل مفاهيمي:

تعتبر المعلومة من المفاهيم واسعة الاستخدام في مختلف المجالات، وتشير في مضمونها إلى مجموع البيانات التي تمت معالجتها، بالشكل الذي أصبحت فيه ذات قيمة مضافة ومرتبطة بسياق معين واستعمال محدد.

أولا المعلومة الأمنية: التعريف والأهمية:

يرتبط تاريخ المعلومة بتاريخ البشرية ذاتها، ومع الاتساع اللانهائي لمجال المعلومات وتزايد أهميتها للدول والأفراد، سعى الباحثون إلى محاولة وضع وضبط تعريف لها، وإيضاح عناصرها وتبيان مصادرها.

ومصطلح المعلومة عربي بالأساس، يقابله المصطلح اللاتيني information، وعرفه معجم لاروس العربي على أنه "الأخبار والتحقيقات أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور"، أما موسوعة comptons encyclopedia فعرفته على أنه "أي شيء يزيل عدم التأكد من أمر ما،ويعرفها لانكاستر Lenkaster على أنها "ذلك الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما".[1]

كما تعرف المعلومات على أنها مجموع الحقائق والبيانات التي تخص موضوع معين، وتكون الغاية منها تنمية معرفة الإنسان. وتتنوع من حيث الاستعمال، الطبيعة، والهدف، ويعتبر هاجس الدقة أكبر التحديات التي تواجه المعلومة، خاصة في شكلها الأمني.[2]

في المقابل يعرف الأمن على أنه حاجة إنسانية ملحة، وهدف يسعى إليه الناس أفرادا وجماعات، باعتباره أساس نهوض المجتمعات والأمم، واستقرار الدول ونظم الحكم.[3] والمعلومة الأمنية مفهوم مركب من اسم معرفة وصفته، وتعني كل ما أدركته عقولنا من مفاهيم تؤثر في حالتنا المعرفية بالزيادة أو اليقين، في موضوع ذي بعد أمني بما يكفل سلامة المعالجة واتخاذ القرار.[4]

كما تعنى بالعوامل التي تؤكد الشعور بالأمن والاطمئنان، أو العكس بالعوامل التي تخل بهذا الشعور، وتساهم المعلومة الأمنية في اكتشاف المشكلات الأمنية ومواجهتها، وبناء السياسات والاستراتيجيات السلمية واتخاذ القرارات، وتزداد أهميتها في حالة المخاطر المجتمعية.[5]

وتتنوع مصادر المعلومة الأمنية بين العامة والخاصة، العلنية والسرية، الوثائقية وغير الوثائقية، وفضلا عن أهميتها كمعلومة فهي تعنى بواحدة من أهم الاحتياجات الإنسانية ألا وهي الأمن.[6]

ثانيا حوكمة المعلومة الأمنية: مسار وتحديات

تكتسي المعلومة الأمنية أهمية كبيرة في مرحلة تحليل النزاع، في إدارته، وفي مرحلة بناء استراتيجيات السلم بالأساس، لذلك توجب ترشيد وحوكمة المعلومات الأمنية على كثرتها، بداية من خلال عملية تحليلها، والتي تمر بعد يد المراحل، هادفة إلى معرفة الأسباب ودوافع الأحداث والتنبؤ بمسارها وتطورها، وتحديد أفضل سبل لمواجهتها، وتتنوع أساليب التحليل بين الكمي والكيفي، ضمن نموذج التحليل الأمني التطبيقي للمعلومة الأمنية، ونموذج التحليل الأمني التجريدي، بغية معرفة المؤشرات الحقيقية للمعلومة المحللة، والتحديد الدقيق لآثارها.[7]ويشترط في محلل المعلومة الأمنية مجموعة شروط، كالإلمام بالعلوم الأمنية والأساليب الاستخباراتية، معرفة لغة المعلومة، خبرة الممارسة، معرفة خلفيات المشكلات الأمنية.[8]

وتبقى المعلومة الأمنية العصب الأساسي والمادة الخام لصناعة الأمن، لكن يشترط فيها أن تكون ذات جودة وكفاءة، فأكبر التحديات التي تواجه عملية حوكمة المعلومات الأمنية هو صدق المعلومة ودقتها عند الحاجة إليها، فيشترط فيها الموضوعية وعدم إضافة أو حذف أجزاء من المعلومة، عدم إبداء الرأي الشخصي لناقل المعلومة، عدم تحوير المعلومات الأمنية[9]...فغياب الدقة يؤدي إلى العجز عن بناء تصور سليم للمشكلة الأمنية، فيغيب التقدير الصحيح للموقف الأمني، وهو ما ينعكس على نجاعة الاستراتيجيات الساعية لبناء السلم.

2.2المعلومة الأمنية والنزاع المجتمعي: أدوات تحليلية متغيرة

يعرف النزاع على أنه وضع تنافسي بامتياز، يكون فيه الأطراف واعين بتضارب المصالح وعدم انسجام المواقف والرؤى.[10] أما النزاع المجتمعي فهو السلوك العنيف بين

مجموعتين أو أكثر، لتحقيق مصالح خاصة بكل طرف على حساب الآخر، أو تغيير أوضاع قائمة لأغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[11]

ويمكن تعريف تحليل النزاع بأنه تقييم منهجي لأطراف ولموضوعات الخلاف، وذلك بهدف تحديد وسائل سلمية تماما للتعامل مع النزاع. ويعتبر ويليام ويلموت William wilmot وجويز هوكر Joyce Hocker من الباحثين الذين ساهموا في تطوير الأساليب والأدوات الكفيلة بتحليل النزاع المجتمعي، الذي يتسم بتعددية المحددات المتلازمة والمتداخلة لتحليله.[12]

وتحليل النزاع المجتمعي يقوم على التمييز بين المعلومة الإعلامية (المعلنة) والمعلومة الأمنية (المكتومة)، المتعلقة بكل الجوانب المذكورة في الشكل لخلق الفرصة الاستراتيجية. [13]

الشكل رقم1: الإطار المتعدد الجوانب لتحليل النزاعات

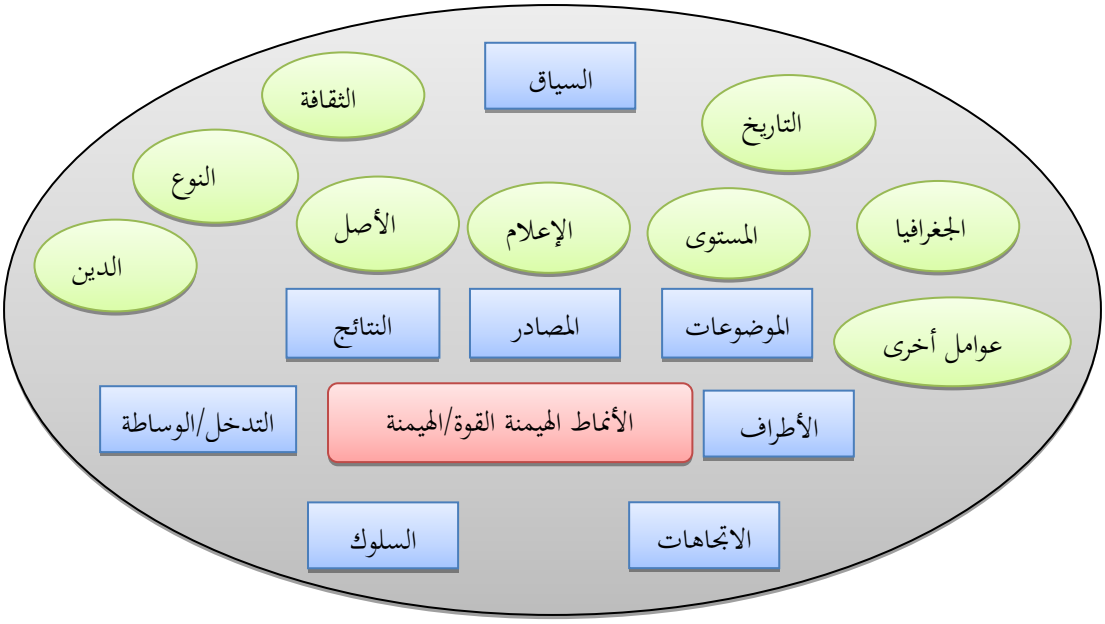

المصدر: زياد الصمادي، حل النزاعات. جامعة السلام للأمم المتحدة، 2010، ص21.

ويوضح الشكل السابق التأثيرات المختلفة للعوامل الأكثر حضورا أثناء القيام بعملية التحليل.

وتتنوع الأدوات التحليلية لظاهرة النزاع المجتمع يبين التقليدية والحديثة، وتوظف للتحليل بشكل فردي أو يتم الجمع بين أكثر من أداة، على حسب الحالة النزاعية ودرجة تعقيدها.

أولا: الأدوات التقليدية:

- **بصلة النزاع:** تفصل هذه الأداة بين المواقف والمصالح التي تملكها الأطراف المتنازعة، وتوفر الفرصة السانحة لتجزئة الموضوعات المثيرة للنزاع، وتساهم المعلومة الأمنية في الكشف عن عمقه، ومن ثم البحث عن المصالح ذات المنفعة المتبادلة، تمهيد لفتح الحوار والتفاوض لتحصيل هذه المنافع ذات الأثر المشترك.[14]

- **خارطة الاحتياجات والمخاوف:** فاعلية هذه الأداة تكمن في قدرتها على ضبط القائمة الأولية لمختلف المشكلات التي تجعل من المجموعات في حالة تنافر، ثم ضبط كتلة المصالح التي يسعى كل طرف إلى تحصيلها، والتي يراها من حيث المبدأ إحدى حقوقه المشروعة، ثم تأتي مرحلة ثالثة يتم فيها تحديد مخاوف الأطراف، من خلال الإجابة عن سؤال لماذا ومتى يتوجس أحد الأطراف خيفة، لتأتي مرحلة ضبط التوقعات والتي ترتبط بقدرات ومهارات المحللين العلمية والتجريبية وخبراتهم، إضافة إلى الرصيد المعلوماتي حول مسار ومحطات النزاع الرئيسية، التي تعتبر المحدد الرئيسي لوضع الخيارات والبدائل للخروج من هذه المعضلة، وفي الأخير يتم وضع كل هذه المحددات المذكورة أنفا في جداول رياضية، ويتم المقارنة والمفاضلة فيما بينها سعيا نحو التعجيل بالعملية السلمية.[15]

- **عجلة النزاع:** تستند هذه الأداة إلى المعلومات الأمنية المخزنة، وترصد المعطيات الأكثر تأثيرا على توجيه النزاع في هذا المسار، وكل جزئية في النزاع حسب هذه الأداة يمكن معالجتها بآلية معينة، نتيجة خصوصية كل حالة نزاعية. وتشخيص النزاع بعجلة بمعنى أن دورانها أو توقيت توقفها في جانب معين يقتضي أداة معينة لحلحلة النزاع.[16]

- **تحليل مستوى النزاع:** ويتم الاستعانة بهذه الأداة في حالة النزاعات التي تكون على درجة كبيرة جدا من التعقيد، وتعجز المخططات المطروحة من طرف صانعي القرار على إيجاد مخارج سليمة وفعالة، تكون محل رضا ولو نسبيا بين أطراف النزاع. فتكون التحديات أقوى بكثير من مساعي الحل، فالأداة تتجه نحو البحث عن آليات وطرق جديدة غير تقليدية للحل، من خلال تشخيص حيثيات النزاع، من أطراف ومسائل الخلاف، المصالح المتنازع عليها ومكامن المخزن المعلوماتي.[17]

- **الأدوار المتعددة الأسباب:** ترى المقاربة الأولية لتحليل النزاعات أن فهم النزاع يكون بالرجوع إلى أصوله، وكذا الظروف النفسية والاقتصادية والتاريخية لأطراف النزاع، فتركة الماضي تترك أثار سلبية على حاضر المجموعات المتنازعة، وكل الأحداث الحالية لها ذاكرة سيئة في أرشيف العلاقات، ما يجعل الحلول تصطدم بضرورة معالجة جروح سابقة لم يتم تضميدها بعد. فيعمل المحلل على تتبع حيثيات النزاع، ويبحث في تاريخه حول المعلومات الكافية لتسهيل الحصول على الآليات لتحليله. [18]

ثانيا: الأدوات الحديثة: عرفت النزاعات المجتمعية تغيرات في طبيعتها، أشكالها وآثارها، مما اقتضى مواكبتها بأدوات تحليلية جديدة، تتماشى وهذه التغيرات، وفيما يلي الأداتين الأكثر استعمالا.

- **مثلث غالتونغ لتحليل النزاع:** وتجمع هذه الأداة بين ثلاثية التفكير، ثلاثية المسببات وحتمية النتائج، فالمواقف والسلوك وقبلها السياق هي العناصر الأساسية التي تؤثر وتتأثر فيا بينها في حلقة متواصلة. أما السياق وصف وتحليل للبنى والمواقف وتعبير عن القيم المسندة إليها والسلوك أفعال وتصرفات. فالمحلل يركز ويربط هذه العناصر الثلاثة في علاقات طردية وعكسية لمحاولة الفهم الصحيح للمعضلة النزاعية.[19]

- **خارطة النزاع:** إن تحليل النزاع يعد أهم خطوة لبناء الاستراتيجية الكفيلة بحله وبناء هذه الأرضية الصلبة بحاجة إلى توفر المعلومات الكافية والدقيقة، حول أسباب النزاع وأطرافه المعنيون، ماذا يطلب كل طرف ومما يخاف كل طرف، وتحديد مكان الخلاف، جواره السيء، حدوده التضامنية العابرة للقوميات، مكامنه الأرضية–بعده التاريخي–تاريخ العلاقات بين أطراف النزاع، ودرجة علاقاتها بالاستعمارات السابقة، وقدرته على الاستمرار في الزمن مرهون أساسا بإمكانياته الوسائلية، ومن أين يتم تحصيل هذه الوسائل، وما هي الأطراف المسؤولة عن تأمين احتياجاته، لتمكنا لطرف الثالث من رسم الخريطة الشاملة لكل هذه التفاصيل، وتبنى على أساسها الطرق الكفيلة بحل النزاع.[20]

3.2 مكانة المعلومة الأمنية ضمن أساليب إدارة النزاع المجتمعي:

تساهم المعلومة الأمنية في بناء مقتربات إدراكية حول مكامن فكر الأطراف المتنازعة، والذي يشكل مدخلا أساسيا لفهم النزاع وتوجهاته،[21] وتحتل أهمية كبيرة ضمن أساليب إدارة النزاع المجتمعي، والتي من أهمها:

- **أسلوب الاستنزاف:** يركز هذا الأسلوب على استنزاف وقت وجهد وفكر أطراف النزاع، لتغيير قناعاتهم بأن السلم هو البديل الأصح، وتوظيف المعلومات الأمنية المساندة لهذا الطرح، من خلال إقامة الندوات واللقاءات الهادفة لتقليص الخيارات أمام المجموعات المتنازعة، لتقدم في النهاية التصورات الكاملة لهذه الأطراف، بأن الصورة السابقة غير مكتملة المشاهد. [22]

- **أسلوب التفكيك:** والذي يشخص نقاط ضعف وقوة المجموعات المتنازعة، ومعه معرفة مكامن الألم ومرتكزات السند، التي تجعل من هذه المجموعات مستمرة في سلوكها العدواني، وهذا الأسلوب قديم حديث يقوم على محاولات تفكيكية لوحدة صف أطراف النزاع.[23]

- **أسلوب الابتكار:** ويقوم على زرع الثقة بين الخصوم، عبر إرسال إشارات معلوماتية بأن الطرف الآخر له نوايا حسنة، كسبا للرأي العام من جهة، وتأكيدا على أن السلم والمصالحة هي بديل يمكن تجسيده من جهة أخرى، وكذا العمل على تطوير المصالح المشتركة والتقارب الاستراتيجي بين هذه المجموعات، والتأكيد بأن الاستدامة في النزاع هو الخيار الأكثر ضررا.[24]
- **أسلوب الاستفزاز:** ويقوم على نشر وترويج الشائعات المغلوطة في الوسط النزاعي حتى تجعلها منبر للتخويف من جهة، ولاستقطاب الاتجاهات المائلة نحو السلام داخل المجموعات المتنازعة من جهة أخرى. وهذا الأسلوب حتى ولو كانت من طلقاته غير سليمة تماما، ولكنه من أنجع السبل لإيجاد الصيغة المناسبة، ولمعرفة الأطراف المعارضة لقرار السلم.
- **أسلوب الإخضاع:** القائم على أن من يقود ويحرك ويغير مجريات النزاع هو الطرف الأقوى وسائليا ومعلوماتيا، فهو المحدد للخيارات والمرتب للأولويات

ومجمع المعلومات الأمنية لاختراق الخصم في نقطة ضعفه. ويطبق هذا الأسلوب بشكل كبير في الحالات التي تكون فيه موازين القوة مرتبطة بحجم الحلفاء الداعمين لمجموعة دون أخرى في مجريات النزاع.[25]

- **أسلوب التوطيد:** والذي يقوم على محاكاة التاريخ للارتقاء بالعلاقات البناءة وتصفيرالخلافات التاريخية، فالتاريخ مخبر التجارب ومنتج الحلول المرضية في الحاضر، انطلاقا من مقاربة التعلم القائمة على عدم الوقوع مجددا في الأخطاء السابقة، وعدم تكرار اللحظات الانهزامية التي عرفتها المجموعات المتنازعة في ماضيها.[26]

وحوكمة المعلومة الأمنية تقتضي المقارنة بين كل من التهديدات والفرص، ونقاط القوة والضعف، قبل توظيفها في تحليل أو إدارة النزاع المجتمعي، فحساسية المعلومة الأمنية تبرز أثارها في مسار بناء الاستراتيجيات السلمية للخروج من المأزق الأمني.

3.المعلومة الأمنية والمحددات الضامنة لبناء استراتيجيات السلم المجتمعي

أضحى السلم المجتمعي مطلبا إنسانيا وفرضا من فروض التنمية الإنسانية المستدامة، حيث تسعى الجهود الأممية والدولية إلى محاولة خلق بيئات مناسبة تحفظ حقوق الفرد المواطن، وتوفر كافة المتطلبات الضرورية للعيش الكريم، وتتجاوز الحالات التي تكون فيها الدول في حالة من الضعف والهشاشة، مما يهدد الإنسان في حاجته وفي بقاءه.

1.3القيمة المرجعية للمعلومة الأمنية بين أطراف النزاع وبناة السلام

الانتقال من مرحلة النزاع المجتمعي إلى مرحلة السلم المستدام يمر بالعديد من المحطات، وتعتبر محطة بناء الاستراتيجية الكفيلة بحل هذه المعضلة أهمها، وهي بحاجة

لزاما لمعلومات أمنية على درجة كبيرة من الدقة، كجسر واقي للوصول إلى النجاعة في تجسيدها.

وبدأ الانشغال الفكري في الوسط الأكاديمي حول القيمة المرجعية للمعلومة الأمنية، كونها المادة الخام للتعامل مع النزاعات في العقد الخامس من القرن العشرين، ويعد التحليل الاستراتيجي للمعلومات الأمنية من أصعب المهام التي تصادف بناة السلام، فالوفرة والغزارة تولد إرباكا فكريا، وهو ما ينعكس سلبا على الرشادة في صناعة القرار[27]لذلك تحتل عملية غربلة المعلومات وتصفيتها مكانة مهمة في عمليتي الاختيار والاختبار، لارتباطها المباشر بتصميم الأهداف، والوسائل الفعالة لصناع السلام للتعامل مع النزاعات، في ظل بيئة تتسم بالعشوائية والتخمة المعلوماتية.

وتعتبر كذلك عملية تحليل المعلومات الأمنية إحدى أهم الوظائف الأصيلة لصانع السلام باعتبارها وظيفة استقطابية وتحويلية، تقوم على الرشادة والعقلانية، وتحليل مصداقية الأطراف في الاتجاه نحو مفاوضات السلام، لذلك يحتاج صانع السلام إلى استقبال المعلومات بشكلها الصحيح، والتدقيق فيها قصد اعتماد المعلومة التي تخدم مسار السلام. وهذا يتطلب معرفة الأنماط المتفاعلة في النزاع، فصناع السلام وفقا لهذا المنطق لابد أن يكونوا سابقين صناع النزاع بخطوة،[28] من خلال معرفة حيثيات النزاع وتركيبته والإحاطة بكل تفاصيله، ومعرفة مكامن القوة والضعف، والفرص والتحديات من خلال تقنيات التحليل الاستراتيجي كتقنية التحليل الرباعيSWOT، وكذا توظيف التقنية العلمية من خلال الأنظمة المساندة لصناعة القرار السليم، مثل نظام DSS ونظم دعم القرارات ES، التي تقوم على تقدير المشكلة وتحليلها وإيجاد البدائل المثلى لها.[29]

2.3استراتيجيات السلم المجتمعي بين محددات النجاح وتحديات الأداء:

تعرف الاستراتيجية الأمنية على أنها المرشد والموجه الحقيقي والموفر للمعرفة العلمية، والقدرة الفنية للتعامل مع النزاع، وتحديد البرامج التي يفضل استخدامها لتفكيكه. وتعتبر عملية جمع المعلومات الأمنية الموثوقة والمتعلقة بالهدف وظروفه لتحليلها، ومعرفة طبيعتها، أهم متطلبات الاستراتيجية الأمنية.[30]وتتنوع الاستراتيجيات بالنظر لمحددات– الأطراف، توظيف المعلومة الأمنية، الهدف، مستوى الثقة، المخرجات المتوقعة–.

أولا: استراتيجيات السلم المجتمعي

– **استراتيجية التعاون:** تقوم هذه الاستراتيجية على منطق بنائي، أساسه العمل الجماعي والتعاون، الذي من شأنه أن يساعد الأطراف المتنازعة على تحقيق أهدافهم المترتبة، مع الحفاظ على قدر من العلاقات. والفلسفة الاستراتيجية هنا قائمة على مبدأ أن تقليص حجم الخلافات سيؤدي إلى بروز حلول إبداعية تلبي اهتمامات كلا الطرفين.

وتطبق هذه الاستراتيجية في حالة توفر مجموعة من المتطلبات، في مقدمتها وجود مستوى من الثقة بين الأطراف المتنازعة، كلا الطرفين لا يرغب في تحمل المسؤولية الكاملة، الأطراف لها إمكانية تقبل الحلول والرغبة في تغيير تفكيرها، توظيف المعلومات الأمنية في اتجاه يخدم التعاون بين أطراف النزاع المجتمعي، خلق من المعلومات الأمنية الجديدة خيارات جديدة، ولكن تطبيق هذه الاستراتيجية يستغرق الكثير من الوقت والجهد والطاقة.[31]

– **استراتيجية التسوية:** تقوم هذه الاستراتيجية على منطق الفوز بشيء ما أثناء الخسارة أمر جيد، وفلسفتها قائمة على وضع الطرفين في الوسط محاولة لخدمة الصالح العام، مع ضمان قدرة كل طرف على الحفاظ على شيء من وضعه الأصلي، وإمكانية استخدام هذه الاستراتيجية متوقف كذلك على أن أطراف النزاع لابد أن يكونوا من نفس المكانة، أي ملتزمين بالتساوي في الحصول على أهدافهم، وكذا ضرورة توفر الوقت الكافي

للوصول إلى مناطق تفكير مشتركة للقضايا المعقدة، كما أن الأهداف لابد أن تكون معتدلة. وتوظيف المعلومة الأمنية يخدم هذه الاستراتيجية في خلق الاطمئنان بأن النتائج غير صفرية، لكن مواطن فشل هذه الاستراتيجية تكمن في إمكانية إخراج القيم والأهداف طويلة المدى عن مسارها، وعدم الالتزام باحترام الحلول التوفيقية.[32]

- **استراتيجية المنافسة:** هذه الاستراتيجية قائمة على الصراع والمنافسة، واستدعاء القوة عند الضرورة، لأن الأهداف ذات الأهمية القصوى تستدعي ذلك، ويكون حضور المعلومة الأمنية السليمة في وقتها مع كامل الضمانات ضرورة ملحة، وتستخدم هذه الاستراتيجية في الحالات ذات الوقت الضيق والحاجة لسرعة اتخاذ القرار، والتشبث بالمواقف والصلابة وعدم تقديم التنازلات.[33]
- **استراتيجية التجنب:** تقوم هذه الاستراتيجية على منطق لا رابح أكبر ولا خاسر أكبر، لكن في نوع من الموازنة في الوضع، والفلسفة الاستراتيجية هنا سندها قائم على تجنب النزاع عن طريق الانسحاب أو التأجيل. وتستخدم هذه الاستراتيجية في حالات تكون فيها النزاعات صغيرة والعلاقات معرضة للخطر، وتكون بحاجة إلى معلومات أكثر.[34]

ثانيا: بين المحددات الضامنة وتحديات الأداء: أي دور للمعلومة الأمنية:

تواجه عملية بناء استراتيجيات السلم المجتمعي جملة من التحديات والتقييدات، المرتبطة بالقدرة على إيجاد مخارج صحية للنزاعات الأمنية، بشكل يجعل من استدامة السلم واقعا وليس مجرد إدارة للنزاع فقط، ويقتضي ذلك تجاوز جملة من العقبات الإدراكية والأدائية للمعلومة الأمنية والمرتبطة كل الارتباط بالخيارات والمفاضلات وأبرز هذه التحديات:

- **التقيد الإيديولوجي:** فالانتماء الإيديولوجي للبنية المتبعة لعملية بناء السلام تتحكم

في التعامل مع اختيار المعلومة، وتوظيفها بمنطق القناعات التي تترجم في شكل أداءات مصلحية، تتماشى والتقييمات المشخصة للأوزان النسبية الصانعة لقرار بناء السلام. [35]

- **الإيهام في المعلومات:** تعتبر الرشادة من محفزات البناء في مقابل الإيهام من مربكاته، أين يصنع وهم للحقيقة نتيجة الوفرة والغزارة في المعلومات وقت النزاعات. والمعروف أن النزاع يولد الخوف من الآخر، لذا فدراسة تحركاته، ومعرفة توظيف الخبر والمعلومات المغلوطة لصالح التفوق في ميزان القوة، يعتبر خطوة ذكية بين أطراف النزاع. وعلى اعتبار المعلومة الخاطئة تزعزع الثقة المنقوصة أساسا وتزرع الشك، فالأمر يتطلب الغربلة أولا وقياس الجودة ثانيا المنتجة للرشادة في توظيف المعلومة.[36]
- –**الميثا نزاع:** أو بتعبير آخر ما وراء النزاعات، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية. فالتركيز على الأصل والمصدر الموثوق والمرجعية تحصين لذاكرة صانع القرار من الاختراق المعلوماتي العشوائي.[37]
- **صناعة الإشاعة:** تعتبر المعلومة القائمة على افتعال أزمة من العدم واستغلالها للتأثير على النفسيات، والاعتماد في ترويجها على جزء من الحقيقة لتسهيل تصديقها، من أكبر المعيقات. والاشاعة نوعان إشاعة الخوف وإشاعة الرغبة، الأولى تهدف لبعث الشعور بالانهزام والنهاية القريبة لصالح أحد الأطراف، والثانية للقناعة بواقع الحال والرضا والخنوع بما هو محصل لحد الآن، وكلاهما يؤثر على خيارات صانع استراتيجيات السلم. [38]

4.أثر حوكمة المعلومة الأمنية على نجاعة استراتيجيات السلم المجتمعي بمنطقة الساحل الإفريقي

تتصدر منطقة الساحل الإفريقي واجهة الانتقالات الصعبة في المسار التاريخي لإفريقيا، مع استمرار مواجهتها لمختلف التحديات الأمنية المجتمعية، الاقتصادية، السياسية، والبيئية، وفي مقدمتها النزاعات المجتمعية الضيقة، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، الفشل الدولاتي، وكلها مؤشرات تعبر عن تراجع مستويات التنمية الأمنية المستدامة بالمنطقة. والبحث عن الاستراتيجيات الناجعة لمواجهة ظاهرة غير صحية كمأزق الأمن المجتمعي، بحاجة إلى توفير عديد المتطلبات الشرطية في مقدمتها رشادة المعلومة الأمنية كلبنة أساسية.

1.4 الساحل الإفريقي: البنية الأمنية المجتمعية:

يعتبر الساحل الإفريقي بمفهومه الواسع المنطقة الممتدة من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو شريط يضم جزء من السودان مع تشاد، ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا.[39]

والبنية التركيبية لمجتمعات دول الساحل الإفريقي تتميز بتعدد عرقي وثقافي كبيرين، وكثيرا ما تسيطر عرقيات محددة على الثروة والسلطة، وتفرض على غيرها –رغم مكانتها عدديا أو تاريخيا أو سياسيا–التهميش والحرمان، وهو ما قلص من حركيات التجانس المجتمعي، وجعل المنطقة ساحة للصراعاتالقبلية والدينية والعرقية، ومصدر قلق وخوف لساكنيها ودول الجوار، بفعل استمرار النزاع، وخاصة في ظل العدوى المناطقية لتشابك دول المنطقة، فأغلبها لها حدود هندسية عشوائية موروثة عن المرحلة الاستعمارية، شاسعة وصعبة التحكم.[40]

ففي دولتي مالي والنيجر دفعت هذه العوامل ذاتها المجموعات العرقية إلى الدخول في نزاع متقطع، تحكمه تجدد النعرات والوضع التنافسي المرتبط أساسا بالمصالح وتقاسم الريع، حتى أن الطوارق حملوا السلاح مرات عديدة طيلة عقود في وجه الحكومات المركزية، ومثال ذلك في جانفي 2012 ومطالبة "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" بانفصال شمال مالي،".[41]

2.4 التحليل الاستراتيجي SWOT لواقع الأمن المجتمعي بالساحل: الفرص والتحديات

ترتيب الفرصة الاستراتيجية لبناء السلم المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي بحاجة إلى تحليل الأسباب الكفيلة بتجدد النزاع بين الفترة والأخرى، وتحليل النزاع المجتمعي قائم على توظيف المعلومة الأمنية، التي تمكن بناة السلام من وضع اللبنة الأولى للبناء، من خلال مراقبة خارطة الاحتياجات والمخاوف، إضافة إلى تحديد عجلة النزاع وخريطته، لمعرفة مكامن الخلل وأين اختلف الفرقاء. ويكون الدور الأساسي هنا للمعلومة ومدى دقتها، والقدرة على قياسها بميزان وأدوات تحليلية حتى تستطيع أن تقدم الوصفة الأصح للخروج من الأزمة.

وتعتبر تقنية swot أو التحليل الاستراتيجي الرباعي من التقنيات الحديثة التي تستعمل لتشخيص واقع المنظمات والدول والمجتمعات، عبر تحليل: مكامن الضعف weakeness والقوة strengths، في المقابل الفرص opportunities والتهديدات threats.[42]

الشكل رقم 2: نموذج التحليل الاستراتيجي الرباعيswot

المصدر: بيتر عواد، تستخدم تحليل swot لإجراء تقييم احترافي، من الموقع الالكتروني www.everyleader.net

وتطبيق تحليل سنوات لتشخيص واقع مجتمعات دول الساحل الإفريقي من خلال القراءة في البنية التركيبية المتميزة بالتنوع الشديد، يقتضي بداية التركيز على مكامن قوة دول المنطقة، التي في مقدمتها الموقع الجغرافي والاستراتيجي، حجم الموارد الطبيعية والاحتياطات المتوفرة المتنافس حولها، من نفط في ليبيا، الفسفات واليورانيوم في النيجر، الحديد في موريتانيا، والذهب في بوركينافاسو...إلخ[43].

إضافة إلى الثراء التاريخي، السياحي والمجتمعي، لكن في المقابل تتميز دول المنطقة بمكامن ضعف تجعلها عرضة للتهديدات الأمنية في صورتها الداخلية والخارجية، فش ساعة المساحة تفتح المجال للاختراقات الأمنية ولأزمة التغلغل، ولعدم تمركز المجموعات المتمردة، ولمطالب الانفصال الإقليمي –نموذج الطوارق في كل من مالي والنيجر–، ومعقل لنشاط المجموعات الإرهابية، وكذا معبر للدعم المالي والبشري لمنظمات الجريمة المنظمة.

وتعرف مجتمعات المنطقة توليفة غير متجانسة تجمع بين ثلاث انتماءات كبرى، ومجموعات فرعية بنسب متفاوتة، فالتركيبة العرقية في النيجر تجمع بين الهوسا، الفولاني،

الطوارق، الكانوري،...أما مالي فأكبر مجموعة عرقية الفولاني، تتبعها الماندينجو، ودوجون... في بوريكنافاسو الماندي، الفولاني، الطوارق..، أما كانوري، وكانيمبو، والسارا وغيرهم في تشاد، ويعد كل من طبيعة هذا النظام القبلي والعرقي، والتقسيم الاستعماري وصراع المصالح الضيقة أكبر التحديات التي تهدد الأمن المجتمعي بالمنطقة.[44]وتعتمد تقنية swot على المعلومة في تحليلها لهذا الواقع، لتقدم في النهاية موقف تقديري يساهم في بناء استراتيجية سلمية ناجعة.

4.3 مكامن تأثير حوكمة المعلومة الأمنية ضمن الاستراتيجيات الدولية والمحلية للسلم المجتمعي بالمنطقة:

تعتبر عملية حوكمة وترشيد المعلومة الأمنية مدخل أساسي لتفكيك شيفرة النزاع الأمني، والاتجاه الطبيعي نحو تبني برامج واستراتيجيات كفيلة بإيجاد مخارج سليمة للواقع الأمني المجتمعي بالمنطقة، ويقاس حجم تأثير هذه المعلومة الأمنية ضمن الاستراتيجيات الدولية والمحلية من خلال تبيان الأثر الرجعي لها، في نجاعة بناء الأطر الصحيحة لبناء السلم بين المجموعات المتنازعة.

وتختلف الاستراتيجي باختلاف طبيعة الفواعل الصانعة لها، ومنطقة الساحل الإفريقي أضحت تعرف بكثرة التدخلات من دول الجوار، ودول ذات الاهتمام بالمنطقة، فرنسا برابط تاريخي، الولايات المتحدة الأمريكية والصين بحكم تنافسي، المنظمات الدولية بدافع إنساني...إلخ.

وأهم الاستراتيجيات الرامية لبناء السلم المجتمعي في المنطقة:

- **الاستراتيجية التنموية:** تعتبر هذه الاستراتيجية الدولية واحدة من الاستراتيجيات

التي تدعمها الفواعل الدولية، في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتقوم على مبدأ أن بناء بيئة علاجية للنزاع المجتمعي يبدأ من معرفة الأسباب الأصيلة المنتجة لهذا النزاع، والتي تحددها بالأساس مستويات الفقر والأمية.[45]

والمدخل الصحي والمستدام لهذه الاستراتيجية بحاجة إلى دعم المعلومات الأمنية، كمرشد موفر لأرضية التعامل مع النزاع، من خلال الدقة في البيانات والأرقام المشخصة للواقع المعاش في هذه المجتمعات، فكل الأسباب تنتفي في حضور المستويات المتدنية من التعليم والعيش الكريم.

وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية أن دول الساحل تحتل مراتب متدنية في التنمية، فالنيجر مالي وموريتانيا وتشاد لم تتجاوز عتبة 150 عالميا، حسب تقرير التنمية البشرية في 2018، بالمرتبة 189، 182، 159، 186على التوالي.[46]

وتقدم المنظمة الأممية رؤيتها للخروج من الوضع الأمني إلى الوضع التنموي المثبت للسلم بعلاقة متعدية بين دول المنطقة، والذي يدخل ضمن دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما هو محدد في الميثاق، فتسعى لإحداث الموازنة، وتشخيص الوضع بشفافية تامة حتى تتمكن من المساعدة على ترسيم الأرضية المنتجة للسلم.[47]

- **الاستراتيجية التعاونية:** وفحوى هذه الاستراتيجية أن كل المجموعات المتنازعة لها هدف أكيد من التعاون لأن خيره سيعود بالضرورة على الجميع، وتسعى المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء إلى دعم هذا الخيار، وتبنيه بشكل كبير في كل المناطق التي تشهد النزاع المجتمعي، وقد صدرت جملة من القرارات الداعمة لخيار التسوية والتعاون في المنطقة، وتسمى بلغة اقتصادية هذه الاستراتيجية ب: **رابح –رابح.**

لكن تطبيق هذه الاستراتيجية صعب لأنها تقتضي في شرطها الأول وجود حد أدنى من الثقة بين الأطراف، ومكامن أثر المعلومة الأمنية هنا هو نجاحها في خلق الاطمئنان بأن النتائج

غير صفرية تماما، والعمل على التنسيق الأمني والعملياتي، وتتزعم الجزائر هذا الطرح في مسعاها الدائم إلى إعادة بناء السلم في المنطقة[48]، حيث تم بالاتفاق إنشاء خلية استعلامات مشتركة تتكفل بمهمة جمع المعلومات وتحليلها.

- **الاستراتيجية الشاملة:** في اتجاه أكثر فعَالية في منطقة الساحل الأفريقي تنطلق هذه الاستراتيجية من ضرورة تحديد الدول المؤهلة، اعتمادا على النطاق الجغرافي للتهديد الأمني من موريتانيا إلى ليبيا، ومن الجزائر في الشمال إلى شواطئ خليج غينيا في الجنوب. ومن ثم التعامل مع قضايا متعددة الأوجه، فضرورة حوكمة المعلومة من الأهمية بمكان خاصة بهدف التنسيق بين الجهود الدولية. ذلك أنه فعلى الرغم من تأسيس آلية للتنسيق في عام 2013 كأول خطوة ملموسة، والعمل على تنسيق المساعدات الدولية لمنطقة الساحل الأفريقي، لكن ثمارها غير واضحة إلى الآن، وتوحيد الجهود بين الدول والفاعلين من غير الدول فكل فاعل داخلي له دور في أي استراتيجية، سواء كان فاعلا حكوميا أو منظمات المجتمع المدني.

5.خاتمة

تعتبر إدارة النزاع الأمني من أحرج المراحل التي تمر على صناع القرار في محاولاتهم لإيجاد آلية للتعامل مع ترتيبات النزاع، وتوفير الأرضية الصلبة التي تمكن الأطراف من التعايش والاستمرارية، في مقابل المنع الجدري لتكرار وعودة السيناريوهات السابقة.

وإدارة النزاع المجتمعي قائم نظريا على القدرة على التحليل العلمي للنزاع، من خلال معرفة الأسباب المنتجة، القدرة على التحكم في المعلومات، والمهارة في التعامل معها مع السرعة في تحليلها، حيث تكتسي المعلومة الأمنية أهمية كبيرة في مرحلة تحليل النزاع، وفي إدارته، وفي مرحلة بناء استراتيجيات السلم بالأساس، لكن الارتباكات وكثرة المعلومات وقت

النزاع، وخلق الإشاعات الموجهة أضحت إحدى أكثر التحديات التي تواجه بناة القرار السلمي، أين تجد إشكالات كبيرة في وضع الاستراتيجيات والبرامج الكفيلة بالحل.

وهو ما اقتضى عملا إضافيا متمثلا في ضرورة حوكمة المعلومة الأمنية، وتقصى مدى صحتها، وقياسها بمنطق العقل، لأن العقلانية هي أساس المصداقية، والموازنة بين الاستراتيجيات الساعية لإيجاد الحلول المستديمة للأمن والسلم في المجتمعات المتنازعة.

والدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

– أن العلاقة بين حوكمة المعلومة الأمنية وبناء الاستراتيجيات هي علاقة طردية بامتياز، حيث أثبتت التجارب الميدانية أن اللغط في استعمال المعلومات المرتبطة بوقت النزاع يصعَب من عملية إدارته، ويفقد الحلول المبرمجة مصداقيتها وفعاليتها.

– المحددات الضامنة لعدم تجدد النزاع المجتمعي قائم على توفر عنصر الحوار المجتمعي، والبحث في النقاط التي تجمع الفرقاء، وتوظيف المعلومة في التوقيت المناسب بالشكل الذي يقود نحو المصالحة بدل فتح صفحة جديدة للنزاع. وخلق الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة وبينها وبين النظام السياسي الحاكم.

– نجاح أي استراتيجية مقيد بإبعاد التقيد الإيديولوجي لصناع السلام من خلال الانتقائية في استخدام المعلومة الأمنية.

– الفعالية والنجاعة تقتضي أن يقوم الفاعلون المحليون في دول الساحل بتصميم استراتيجياتهم، التي تعالج أسباب عدم الاستقرار المجتمعي، وتحديد أولوياتهم، ومن ثم يستطيع الشركاء الإقليميون والدوليون دعم هذه الأولويات من خلال التنسيق المشترك.

6.الهوامش والمراجع

[1]محمد فاروق عبد الحميد كامل، المعلومة الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص11.

[2]المرجع نفسه، ص 10.

[3]حميد معين عبد الجواد، المعلومة الأمنية في ضوء الشريعة الإسلامية وأثرها في تحقيق الأمن، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص3.

[4]المرجع نفسه، ص ص 26-29.

[5]محمد السعدون، أهمية المعلومات وضرورة توفرها، أكتوبر 2019،
https://ae.linkedin.com/pulse/-eng-mohammad-al-saadon-cissp-cism

[6]حميد معين عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

[7]محمد فاروق عبد الحميد كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-85.

[8]حميد معين عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-158.

[9]محمد فاروق عبد الحميد كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.

[10]محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد04، مصر،أكتوبر 2019، ص06.

[11]زياد الصمادي، حل النزاعات، جامعة السلام للأمم المتحدة، د ب ن، 2010، ص09.

[12]مرجع نفسه، ص20.

[13]حمد موسى حازم، التحليل الإستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام، دار الأكاديميونللنشروالتوزيع، الأردن، 2019، ص36.

[14]الفريق اللبناني لتحويل النزاعات PDCI، كتيب المصالحات وحل النزاعات المجتمعية في شمال لبنان، شركاء للديموقراطية والتغير الدولي، لبنان، 2014، ص21.

[15]G Bochler, violence through environmental discrimnation, causes, rewanda arena and conflict model. kluwer academic publisher, 1999,p36.

[16]محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2000، ص45.

[17]سيمون مايسون، ساندرا ريتشارد، أدوات تحليل النزاعات، ترجمة محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، د ب ن، د س ن، ص14.

[18]حمد موسى حازم، مرجع سبق ذكره، ص109.

[19]سامي إبراهيم الخزندار،إدارة الصراعات وفض المنازعات، دار العربية للعلوم،قطر، 2014، ص ص96-97.

[20] K Schilling, peace building and conflict transformation. berlin: Bfdw Baf.

[21]A Sens, & Richaerd M Mark, from peace-keeping to peace-building: the united nations and challenge of intrastate war. The united nations and global security, new york, 2004, p142.

[22]محمود أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص47.

[23]محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د س ن، ص167.

[24]أيمن السيد شبانة، الأمم المتحدة وبناء السلم تجارب إفريقية، دار الخليج، الشارقة، 2017، ص47.

[25]كمال حماد، النزاع وإدارة النزاع، مجلة الجيش اللبناني، العدد27، لبنان، 1999،ص129.

[26]حمد موسى حازم، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

[27]المرجع نفسه، ص47.

[28]عبد الوهاب عمروش. الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد2، أكتوبر 2013، ص ص83-85.

[29]حمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص49.

[30]فضيل دليو وعاطف كلاع، الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد13، 2017، ص60.

[31]الفريق اللبناني لتحويل النزاعات PDCI، مرجع سبق ذكره، ص38.

[32]محمد المهدي، استراتجيات حل الصراع، د د ن، مصر، 2015، ص04.

[33]المرجع نفسه، ص05.

[34]المرجع نفسه، ص05.

[35]Gatelier, K., & Dijkema, C. Processus de transition et réforme de l'Etat, école de la paix, 2005, p83.

[36]هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص130.

[37]حمد موسى حازم، مرجع سبق ذكره، ص50.

[38]المرجع نفسه، ص 51.

[39]عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1995، ص642-644.

[40]محمد مقدم، القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص125.

[41]بودن زكريا، أثر التهديدات الإرهابية على شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة بسكرة، 2014، ص83.

[42]زكريا محمد زكريا هبية ومحمود على أحمد السيد، التحليل البيئي باستخدام نموذج swotفي التعليم" مفهومه وآليات تطبيقه، مجلة العلوم التربية،العدد 4، أكتوبر 2016، ص123.

[43]صيفي مشاور، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري، العدد 12، 2016، ص221.

[44]سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص 40-42.

[45]إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، دار الإعصار العلمي، الجزائر، 2018، ص267.

[46]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، واشنطن، 2018، ص ص 24-25.
https://hdr.undp.org/system/files/documents//2018humandevelopmentstatisticalupdatearpdf.pdf

[47]محمد الكتاني، أي منظور للتفكير في مستقبل إفريقيا، مطبوعات المملكة المغربية ، المملكة المغربية، 2015، ص ص 90-94.

[48] إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2019، ص656.